طالبان تبدد آمال المجتمع الدولي بأن تكون أكثر اعتدالا

الحركة تلوّح بسحق مناوئيها المناهضين للتراجع عن المكاسب

لا لغة غير لغة السلاح بالنسبة إلى طالبان

تعكس الخطوات التي بدأت حركة طالبان المتشددة تخطوها تراجعها عن التعهدات التي أطلقتها على غرار تشكيل حكومة تمثل التنوع في أفغانستان واحترام الحقوق وخاصة حقوق النساء وغيرها، ما يبدد آمال المجتمع الدولي الذي كان يراهن على وجه أكثر اعتدالا للحركة مقارنة بذلك الذي ظهرت به إبان حكمها الأول بين 1996 و2001 تاريخ الإطاحة بها بعد غزو الولايات المتحدة للبلاد.

كابول – بدأت حركة طالبان المتشددة التي عادت إلى الحكم في أفغانستان مؤخرا تخطو خطوات نحو تبديد آمال المجتمع الدولي، الذي كان يراهن على أن تكون أكثر اعتدالا.

ويعكس تهديد الحركة بسحق مناوئيها سواء من حركات مقاومة أو غيرهم من المتخوفين على المكاسب التي تمت مراكمتها، تلك الخطوات التي قد تضع طالبان الساعية لانتزاع اعتراف دولي بشرعيتها كسلطة في أفغانستان في مأزق، خاصة أن العديد من القوى ترهن أي دعم واعتراف بأفعال تجسد التعهدات التي أطلقتها الحركة.

وتعهد رئيس أركان جيش طالبان الجديد في أفغانستان قاري فصيح الدين، بسحق المنشقين "الذين يزعزعون استقرار البلاد بالحديث عن المقاومة والحقوق العرقية والديمقراطية".

ونقلت عدة وسائل إعلام محلية وحسابات مؤيدة لطالبان على الإنترنت عن القائد العسكري الطالباني رفيع المستوى، هذه التصريحات التي أدلى بها خلال حديثه في تجمع في العاصمة كابول الأربعاء.

وقال فصيح الدين، المعروف باسم "فاتح الشمال" بين صفوف طالبان، إن المنشقين يسعون لزعزعة الأمن ودفع البلاد إلى حرب أهلية.

وأضاف أن المشاورات جارية لإنشاء جيش قوي في المستقبل القريب يكون قادرا على الدفاع عن البلاد.

قاري فصيح الدين

المشاورات جارية لإنشاء جيش قوي في أفغانستان

وسيطرت طالبان على كابول الشهر الماضي بعد تفكك جيش قوامه 300 ألف فرد في البلاد. كما استولى المتشددون الإسلاميون على أسلحة وذخائر ومعدات الحكومة السابقة، بما في ذلك الطائرات العسكرية.

وقبل توليها السلطة فعليا قدمت حركة طالبان مجموعة من التعهدات بشأن تشكيل حكومة تمثل التنوع في البلاد، علاوة على احترام الحقوق على غرار حقوق النساء، لكن آمال المجتمع الدولي آخذة في التبدد في ظل ممارسات الحركة في الأيام الأولى لها في الحكم.

وشكلت طالبان حكومة خالية من العنصر النسائي ولم تحظ بتأييد دولي، بل على العكس، إذ فاقمت من الانتقادات لها وجعلت العديد من القوى تشدد من مواقفها، على غرار فرنسا التي أدانت هذه التشكيلة الحكومية والولايات المتحدة التي طالبت باكستان بعدم الاعتراف بها.

وأعربت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه الاثنين عن "خيبة أملها" لافتقار حكومة طالبان في أفغانستان للتنوع، معربة عن قلقها بشأن معاملة النساء والقمع الذي يزداد عنفا ضد الأصوات المعارضة.

وقالت باشليه في افتتاح الدورة الـ48 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف "أشعر بخيبة أمل بسبب عدم شمولية ما يسمى بالحكومة الانتقالية، التي لا تتضمن أي امرأة وتضم عددا ضئيلا من الأعضاء غير البشتون".

ولم تكتف طالبان بتجاوز التعهدات التي أطلقتها بشأن تشكيل حكومة شاملة، بل تواصل قمع الاحتجاجات المناهضة لها ولحكمها، علاوة على حرمان النساء من العمل والدراسة، إلا وفق ضوابط تحددها هي.

كما هاجمت الحركة وادي بانشير الذي يعد آخر معاقل المقاومة الوطنية المناهضة لها بقيادة أحمد مسعود، في خطوة بعثت برسائل سلبية إلى الأسرة الدولية.

وتم الأربعاء توجيه دعوة لأحمد مسعود، زعيم قوات المقاومة الأفغانية لزيارة البرلمان الأوروبي.

وقال متحدث باسم جبهة المقاومة الوطنية إنه لم يتم اتخاذ قرار بعد بشأن ما إذا كان مسعود سوف يقبل الدعوة.

وبعد استيلاء طالبان السريع على أفغانستان في أغسطس، شكل مسعود، وهو ابن قائد حرب عصابات أفغاني شهير، قوة مقاومة مسلحة ضد طالبان انطلاقا من ولاية بانشير.

ثم شنت طالبان حملة عسكرية مكثفة على بانشير واستولت على مكتب حاكم الولاية ومراكز المقاطعات، ما أجبر مقاتلي مسعود على الاحتماء بالجبال والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

وطلب مسعود في الآونة الأخيرة من المواطنين القيام بانتفاضة ضد طالبان بأي طريقة ممكنة. ولكن منذ استيلاء طالبان على بانشير، صار مكان مسعود غير معروف.

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي بارت جروثيوس، أثناء حديثه في جلسة للاتحاد الأوروبي الثلاثاء، "إن مسعود يناضل من أجل مستقبل أفضل".

وأضاف جروثيوس أن مسعود يسير على خطى والده أحمد شاه مسعود الذي عمل معه البرلمان منذ عقدين.

وكان والده قد ساعد في طرد السوفييت من أفغانستان، وحارب في ما بعد طالبان خلال تولي الحركة الحكم في أفغانستان من 1996 إلى 2001.

الأزمة الاقتصادية تلاحق طالبان بعد شهر من سيطرتها على كابول

كابول – مر الأربعاء شهر على سقوط العاصمة الأفغانية كابول بيد حركة طالبان المتشددة، وسط ظهور مشاكل مضنية في مساعيها لتحويل النصر العسكري الخاطف الذي حققته إلى حكم دائم يستتب فيه السلام.

فقد شهدت أفغانستان تحسنا على الصعيد الأمني بعد أربعة عقود من الحروب سقط فيها عشرات الآلاف من القتلى، غير أن اقتصادها طاله الخراب رغم إنفاق مئات المليارات من الدولارات على التنمية على مدار العشرين عاما الأخيرة.

وأصبح الجفاف والمجاعة قوة طاردة للآلاف من الريف إلى المدن، ويخشى برنامج الأغذية العالمي أن تنفد إمدادات الطعام بحلول نهاية الشهر بما يضع عددا يصل إلى 14 مليونا على شفا التضور جوعا.

ورغم أن قدرا كبيرا من الاهتمام في الغرب تركز على ما إذا كانت حكومة طالبان الجديدة ستفي بوعودها بحماية حقوق النساء أو ما إذا كانت ستوفر ملاذا لجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة، فإن الأولوية القصوى للكثير من الأفغان تتمثل في مجرد البقاء على قيد الحياة.

وقال أحد سكان كابول واسمه عبدالله "كل الأفغان، بل والأطفال، جوعى. فليس لديهم جوال واحد من الدقيق (الطحين) أو زيت الطعام".

ولا تزال تتشكل طوابير طويلة خارج البنوك التي تقصر مبالغ السحب الأسبوعي من الحسابات على 200 دولار أو 20 ألف أفغاني، لحماية احتياطيات البلاد المتضائلة.

وظهرت في مختلف أنحاء كابول أسواق عشوائية يبيع فيها الناس منقولاتهم من أجل الحصول على المال، وذلك رغم أن المشترين يعانون من شح السيولة.

وحتى في ظل المساعدات الخارجية بمليارات الدولارات كان الاقتصاد الأفغاني يواجه مصاعب وكان النمو لا يجاري الزيادة السكانية المطردة. وأصبحت الوظائف نادرة ولم يحصل عدد كبير من موظفي الحكومة على مرتباتهم منذ يوليو الماضي على الأقل.

ورغم أن معظم الناس يرحبون فيما يبدو بانتهاء القتال، فقد حد توقف عجلة الاقتصاد تقريبا من أي شعور بالارتياح.

وقال قصاب (جزار) من قرية بيبي ماهرو قرب كابول، رفض ذكر اسمه، "الأمن ممتاز في الوقت الحالي، لكننا لا نحصل على أي أموال. وكل يوم تسوء الأمور عندنا وتزداد المرارة. الوضع سيء فعلا".

وفي أعقاب عملية سادتها الفوضى لإجلاء الأجانب من كابول الشهر الماضي، بدأت أولى طائرات المساعدات تصل مع إعادة فتح المطار.

وتعهد مانحون دوليون بتقديم أكثر من مليار دولار لمنع ما حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أنه قد يصبح "انهيار بلد بكامله".

لكن رد الفعل العالمي على الحكومة التي شكلتها طالبان الأسبوع الماضي من قدامى المحاربين فيها والمتشددين، كان فاترا ولم تظهر أي بادرة على الاعتراف العالمي بها أو أي تحرك للإفراج عن الاحتياطيات الخارجية التي تتجاوز تسعة مليارات دولار، والمودعة خارج أفغانستان.

ورغم أن مسؤولي طالبان قالوا إنهم لا ينوون تكرار مظاهر الحكم الأصولي التي ميزت حكمهم السابق، والذي أطاحت به حملة عسكرية قادتها الولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، فقد واجهوا صعوبات في إقناع العالم بأنهم تغيروا فعليا.

وضعفت الثقة فيهم بسبب تقارير واسعة عن قتل مدنيين وتعرض صحافيين وآخرين للضرب، وظهور شكوك في ما إذا كانت حقوق النساء ستكون بالفعل موضع احترام في ظل حكم طالبان.

جونسون يُجري تعديلا وزاريا لإعطاء دفعة جديدة لحكومته

لندن – أجرى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الأربعاء تعديلا وزاريا شمل وزير الخارجية دومينيك راب الذي واجه انتقادات متصاعدة مؤخرا بسبب الملف الأفغاني.

وبعد أزمة كوفيد – 19 التي استمرّت لعام ونصف العام وتسببت بأضرار كبيرة بالنسبة إلى بريطانيا وسحب القوات البريطانية من أفغانستان الذي أثار انتقادات كثيرة، وفي وقت يُحدث بريكست اضطرابات كبيرة في الإمدادات في البلاد، يسعى رئيس الوزراء لإيجاد زخم جديد لحكومته.

ومن بين الوزراء الكبار الذين طرحت الصحافة أسماءهم على لائحة التعديل الوزاري، وزير الخارجية دومينيك راب الذي أُعفي من منصبه. وكُلّف راب وزيرا للعدل وعُيّن كذلك نائباً لرئيس الوزراء، وهو منصب كان يشغله بحكم الأمر الواقع حتى الآن، إذ أنه تولى قيادة الحكومة في ربيع 2020 عندما كان جونسون في المستشفى إثر إصابته بكوفيد – 19.

وتعرّض هذا الليبرالي البالغ 47 عاماً لانتقادات بسبب تقاعسه في الأزمة الأفغانية، إذ أنه لم يقطع عطلته في جزيرة كريت اليونانية في وقت كانت كابول تسقط في أيدي طالبان منتصف أغسطس. وبدا بعدها كأنه يحمّل الجيش مسؤولية بعض الأخطاء التي ارتُكبت أثناء عمليات الإجلاء.

وعُيّنت وزيرة التجارة الخارجية ليز تروس (46 عاماً)، في هذا المنصب الاستراتيجي، في وقت تسعى المملكة المتحدة لتعزيز موقعها على الساحة الدولية بعد بريكست.

ويغادر وزير التعليم غافين وليامسون الحكومة كما كان متوقعاً بسبب تعامله مع إغلاق المدارس أثناء فترات الحجر والفشل الذريع في ترتيبات الامتحانات. وكذلك بالنسبة إلى وزيري العدل روبرت باكلاند والإسكان روبرت جينرك.

في المقابل، أُبقي وزير المال البريطاني الشاب والشعبوي ريشي سوناك (41 عاماً) في منصبه وكذلك وزيرة الداخلية بريتي باتيل، رغم تعرّضها لانتقادات بسبب عجزها عن تخفيض عدد المهاجرين غير القانونيين الوافدين من فرنسا عبر بحر المانش.

وقدّم داونينغ ستريت التعديل الوزري على أنه وسيلة لـ"تشكيل فريق قوي موحد لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الوباء"، مع هدف "توحيد البلاد بأسرها".

دومينيك راب

أُعفي من منصبه وكُلّف وزيرا للعدل وعُيّن أيضاً نائباً لرئيس الوزراء

ويأتي هذا الإعلان في وقت حساس بالنسبة إلى رئيس الحكومة المحافظ البالغ 57 عاماً والذي وصل إلى داونينغ ستريت في صيف العام 2019 وحقق انتصاراً ساحقاً في الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ديسمبر 2019 مع وعده بتنفيذ بريكست.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه مؤخراً معهد "يوغوف" تراجع شعبية المحافظين بشكل حاد (33 في المئة) الذين تقدم عليهم حزب العمال (35 في المئة) للمرة الأولى منذ مطلع العام.

وتدفع الحكومة بذلك ثمن إعلانها زيادة رسوم الاشتراك في الضمان الاجتماعي المخصصة لدعم نظام الصحة العام الذي تعرّض لنكسة قوية بسبب الوباء.

استئناف المفاوضات بين مدريد والانفصاليين في إقليم كاتالونيا

برشلونة (إسبانيا) – استُؤنفت المفاوضات بين مدريد والانفصاليين الكتالونيين المنقسمين بشدة الأربعاء بعد توقفها لمدة عام ونصف، في محاولة لإيجاد حل للأزمة في هذه المنطقة التي تزعزعت في عام 2017 بسبب محاولة الانفصال.

والتقى رئيس الوزراء الاشتراكي بيدرو سانشيز على حدة مع الرئيس الانفصالي بيري أراغونيس في برشلونة، على أن ينضم وفداهما إلى المفاوضات لاحقاً.

ولم يلتق الطرفان إلا مرة واحدة قبل أن تعلّق المحادثات بسبب وباء كوفيد – 19.

لكن احتمال التوصل إلى اتفاق ضئيل، حيث تتعارض مواقف الحكومة الإسبانية مع حكومة الانفصالي بيري أراغونيس المعتدل.

وترفض مدريد المطلب الرئيسي للانفصاليين وهو الاتفاق على تنظيم استفتاء لتقرير المصير.

ويكمن الخيار الوحيد الممكن بالنسبة إلى مدريد في تصويت الكتالونيين على منح سلطات جديدة للمنطقة التي لديها بالفعل شرطة خاصة بها.

وتبدو أن المفاوضات ستكون طويلة جدا.

وأكد سانشيز أنه "من أجل تجنب أي خيبة لن نحدد مهلة، لأننا لن نحل خلال عامين أو ثلاثة أو أربعة أعوام كل ما جرى في غضون عشر سنوات"، في إشارة إلى تنامي نزعة الاستقلال منذ بداية 2010.

وفي أكتوبر 2017 أجرت سلطات إقليم كتالونيا برئاسة كارليس بوتشيمون آنذاك استفتاء على الاستقلال رغم حظره من قبل المحكمة الدستورية. وبعد بضعة أسابيع أعلن قادة الإقليم آنذاك الاستقلال ما تسبب بأسوأ أزمة شهدتها إسبانيا منذ انتهاء دكتاتورية فرانكو في عام 1975.

وردت مدريد بوضع المنطقة تحت الوصاية واعتقال القادة الانفصاليين الذين لم يفروا إلى الخارج مثل بوتشيمون.

وحُكم على تسعة منهم بالسجن لما بين تسعة و13 عاما في 2019، وأصدرت حكومة سانشيز عفوا عنهم في يونيو.

ومنذ انتخاب أراغونيس هدأ التوتر بين الجانبين، مما سمح باستئناف المفاوضات والاتفاق على مشروع توسيع مطار برشلونة.

وقد حصل حزب اليسار الجمهوري في كاتالونيا بزعامة أراغونيس على بدء المفاوضات مقابل دعمه في مطلع عام 2020 لتجديد حكم سانشيز. وسيحتاج الاشتراكي إلى حزب الزعيم الانفصالي مجدداً في الأشهر القادمة لتمرير ميزانيته.

محاولات لطي صفحة الانفصال